

عموميتها أقرت زيادة رأسمالها وعدم توزيع أرباح عن 2010.. و60,7 مليون دينار إجمالي خسائر متراكمة للشركة معظمها تتمثل في مخصصات مقابل انخفاض قيم موجوداتها الحميضي: الانتهاء من خطة إعادة هيكلة «كفيك» مع الدائنين خلال مارس المقبل

يؤوبو 2010 وقدرها 20 مليون دينار ما يعادل 200 مليون سهم. ووافقت العمومية على زيادة رأسمال الشركة بمبلغ 30 مليون دينار عن طريق إصدار عدد 300 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ومن دون علاوة إصدار تخصص للمساهمين المسجلين بدفتر الشركة قبل يوم استدعاء رأس المال. بالإضافة إلى الموافقة على زيادة رأس المال بمبلغ 50 مليون دينار عن طريق إصدار عدد 500 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ومن دون علاوة إصدار تخصص للمساهمين الجدد، ووافقت المساهمين الحاليين على التنازل عن الاكتتاب في تلك الأسهم لصالح المساهمين الجدد. ووافقت العمومية على اتفاقية إعادة الهيكلة مع دائني الشركة وتفويض مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية باتمام إجراءات التوقيع ورهن الأصول اللازمة لإتمام عملية إعادة الهيكلة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد موعد استدعاء الزيادة وبالتصرف بكسور الأسهم بالطريقة التي يراها مناسبة وتفويض مجلس الإدارة ببيع وشراء 10٪ من عدد أسهم الشركة وفقاً لنص المادة 115 مكرر من قانون الشركات التجارية والقرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن. وانتخب العمومية عضواً مكملاً لمجلس الإدارة «شركة عبدالله حمد الصقي».

وأقرت العمومية غير العادية تعديل المادة 6 من عقد التأسيس والمادة 5 من النظام الأساسي وذلك بعد موافقة الجهات المختصة حيث حدد رأسمال الشركة 114,1 مليون دينار موزعاً على 1,141,478,014 سهماً بقيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

عاطف رمضان

يمكن أن تتحمل الشركة وتخفيض التكلفة التشغيلية بالإضافة إلى الاستناد إلى نموذج عمل قوي قادر على توليد تدفقات نقدية للشركة التي تتواءم مع القوانين واللوائح السارية في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة.

وبين أن نموذج «كفيك» المميز مقارنة بشركات الاستثمار الأخرى في القطاع المالي يركز على خلق تدفقات مالية مستقرة من أنشطة التمويل وأنشطة الوساطة ما يسمح لشركة «كفيك» بتحقيق أرباح يمكنها تقليل مخاطر التذبذب في الأرباح الناتجة من أنشطة الاستثمار وإدارة الأصول، موضحاً قدرة «كفيك» على توليد تدفقات نقدية مكنتها من سداد الديون للبنوك الخارجية، كما قامت «كفيك» بسداد التزاماتها تجاه البنوك المحلية. خلال عامي 2010 و2011 حيث قامت الشركة بسداد 23,9 مليون دينار تجاه البنوك تمثل أقساط القروض.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في الشركة عبدالمغني عبدالله أنه بخصوص سحب خصصة الشركة في حال عدم اكتمال الاكتتاب في زيادة رأسمال الشركة، أننا ماضون في إجراءات إعادة الهيكلة وزيادة رأسمال الشركة ولن يتم سحب الترخيص.

وأضاف أن الشركة أنهت من ميزانية 2011 وننتظر الموافقة من هيئة أسواق المال خلال شهر لإعلان عنها والتي ستزامن مع الانتهاء من خطة إعادة الهيكلة.

وأقرت عمومية الشركة بنود جدول أعمالها التي تضمنت عدم توزيع أرباح من السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.

ووافقت العمومية على إلغاء طلب زيادة رأسمال الشركة والتي تمت الموافقة عليها في العمومية العادية وغير العادية المنعقدة في 16

إعادة الهيكلة الجديدة في شقها المالي هي تحويل جزء من الديون بمبلغ «50 مليون دينار» إلى أسهم عادية تخصص للجهات الدائنة من خلال زيادة رأسمال الشركة بمبلغ 50 مليون دينار موزعة على عدد 500 مليون سهم تستخدم في سداد جزء من الديون، ويتم سداد الجزء الباقي من الديون والبالغ 71 مليون دينار، على مدار خمس سنوات مع زيادة رأسمال الشركة بمبلغ 30 مليون دينار موزعة على 300 سهم، وأشار إلى أن خطة إعادة الهيكلة بهذا الشكل ستمكن الشركة بمقتضى بنك الكويت المركزي بخصوص نسب الرفع ونسبة السيولة بالإضافة إلى ذلك فإن أعباء التمويل المرتبطة بديون الشركة ستتقلص من 6,9 ملايين دينار إلى مليوني دينار.

وأشار الحميضي إلى أن قطاع الاستثمار والتمويل في الكويت تأثر بشكل سلبي وحاد منذ عام 2008 ولم تكن «كفيك» بمنأى عن ذلك كما تأثرت الأسواق بانخفاض مستويات السيولة في القطاع الخاص وانخفاض قيم الأصول بشكل حاد وأصبح المشترون يبحثون عن أصول بأسعار بخسة وكذلك طالت فترات الخارج من بعض الاستثمارات لحين الحصول على أسعار مرضية.

وبين أن «كفيك» قامت خلال النصف الثاني من 2010 بإعادة هيكلة كاملة لنموذج أعمالها بعد تعيين جهاز تنفيذي جديد للشركة.

وقال إن إعادة الهيكلة تمت بناء على عدة محاور متضمنة إعادة هيكلة تشغيلية ومراجعة كاملة لكل موجودات الشركة وهيكلتها وأعمالها المالية، مشيراً إلى أن الهدف من إعادة الهيكلة هو عكس القيمة العادلة للموجودات والوصول إلى المستوى المقبول من الديون



صالح الحميضي وعبدالمغني عبدالله خلال عمومية «كفيك» (قاسم باشا)

وهيكله ادارية قادرة على تطبيق نموذج العمل الجديد. وأوضح الحميضي خلال العمومية أن مجلس الإدارة لن يقوم بتغطية الاكتتاب في زيادة رأسمال الشركة في حال عدم اكتماله، موضحاً أنه بنهاية الربع الأول في 31 مارس من العام الحالي سيتم إعادة الهيكلة مع الدائنين من خلال تصفية كل ديون الشركة ورفع زيادة رأسمالها.

وأضاف الحميضي أن بند الغرامات والعقوبات التي فرضها المركزي على الشركة خلال 2010/12/31 بلغ 92,5 ألف دينار بشأن بعض الملاحظات التي رآها على بعض بنود ميزانية الشركة وكذلك 33 ألف دينار بسبب تأخير الشركة للبيانات المالية، مشيراً إلى أنه تم الرد على المركزي بشأن بعض الملاحظات التي سردها بشأن الشركة.

وذكر الحميضي أن شروط خطة

ويعد حدوث تغييرات في الجهاز التنفيذي بالشركة برئاسة الرئيس التنفيذي الجديد، تم التوصل إلى ضرورة عمل مراجعة لنموذج عمل الشركة والربحية وهيكله رأس المال ومن ثم تبني خطة إعادة هيكلة لعمليات الشركة وموجوداتها وهيكله رأسمالها، وكذلك للموارد البشرية، وعلى ذلك حدثت تغيرات في الإدارة التنفيذية بالشركة وتم التوصل إلى ضرورة إعادة التفاوض مع البنوك الدائنة على شروط إعادة هيكلة جديدة لديون الشركة نظراً للظروف الاقتصادية الحالية بما تضمنه استمرارية الشركة مع تقديم الدعم المالي من مساهمي الشركة ودائنيها، وعليه تم تقديم خطة جديدة للدائنين لإعادة هيكلة الديون التي بلغت تقريبا 121 مليون دينار وكانت خطة إعادة الهيكلة المالية المقترحة مقرونة بتطبيق نموذج عمل جديد وهيكله لموجودات الشركة يتماشى مع واقع السوق

تخفيض تكاليفها التشغيلية خلال 2010 بنسبة 22٪ تقريبا عن طريق تطبيق إعادة هيكلة تشغيلية لجميع قطاعات الشركة والتفاوض مع البنوك الدائنة على أسعار الفائدة.

ولفت السلي إلى أن موافقة البنوك الدائنة على خطة إعادة الهيكلة التي تقدمت بها الشركة للدائنين، وكذلك موافقة كبار مساهمي الشركة بالاكتتاب في زيادة رأس المال تعتبر انعكاساً لثقة كل الأطراف في قدرة الشركة على الاستمرار في نموذج أعمالها. وأوضح أن الشركة استمرت في الالتزام بسداد أقساط القروض والفوائد وفقاً لاتفاقية إعادة الجدية التي تم إبرامها مع البنوك بداية 2010 حيث قامت الشركة بسداد 23,9 مليون دينار للبنوك خلال عامي 2010 و2011 إضافة إلى الفوائد التي بلغ إجماليها 12 مليون دينار مما يؤكد مصداقية الشركة تجاه الجهات الدائنة.

وقال أنه في الربع الثالث من 2010

موافقة البنوك الدائنة على خطة إعادة الهيكلة انعكاس لثقة كل الأطراف في قدرة الشركة على الاستمرارية

رصد المركز المالي الكويتي في تقرير له سوق اصدارات السندات التقليدية والصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج خلال عام 2011.

وأشار «المركز» إلى أن حجم سوق السندات والصكوك الخليجية الإجمالي خلال عام 2011 بلغ نحو 84,1 مليار دولار، بزيادة قدرها 34,1٪ بالمقارنة بعام 2010، ويشتمل ذلك الإصدارات السيادية وإصدارات الشركات بالإضافة إلى إصدارات البنوك المركزية لكل من الكويت والبحرين وقطر والتي تتوافر عنها معلومات. وقد شهد شهر ديسمبر أعلى معدل من حيث تواتر الإصدارات، حيث بلغ عددها في ذلك الشهر 25 إصداراً، إلا أن أعلى قيمة للإصدارات كانت في يناير، حيث بلغت قيمتها في هذا الشهر 17,3 مليار دولار تمثل 21,4٪ من القيمة الإجمالية للإصدارات من خلال 17 إصداراً.

وقال التقرير إن البنوك المركزية في كل من قطر والكويت والبحرين وعمان قامت بإصدار سندات وصكوك بقيمة 50,7 مليار دولار خلال عام 2011، وشكلت إصدارات بنك الكويت المركزي 50,9/50,9 بقيمة 25,8 مليار دولار من قيمة الإصدارات الإجمالية للبنوك المركزية الخليجية من خلال 63 إصداراً.

وبلغ إجمالي قيمة إصدارات البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي 50,7 مليار دولار في 2011 وهي أعلى قيمة خلال العشر أعوام الماضية، كما قفزت نسبة الصكوك منها إلى 20,2٪ في نفس العام، رغم أن معدلها التاريخي لا يتجاوز نسبة 3,9٪.

وتمثل إصدارات الشركات 66,1٪ من إجمالي المبلغ المستحق حيث تصل قيمتها إلى 120,3 مليون دولار، أما الإصدارات السيادية فقد بلغت 61,9 مليار دولار أي ما نسبته 33,9٪ من إجمالي المبلغ المستحق، ومن الإصدارات المستحقة كما في 31 ديسمبر 2011، يستحق ما قيمته 112,3 مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، أي ما نسبته 61,7٪ من إجمالي قيمة الإصدارات.

زيادة قدرها 34,1٪ بالمقارنة بعام 2010 «المركز»: 84,1 مليار دولار إجمالي السندات والصكوك الخليجية المصدره خلال 2011

«تعمير»: قطاع الفنادق يواصل اتجاهه الصاعد

قال تقرير شركة التعمير حول قطاع الفنادق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لشهر يناير 2012، أن قطاع الفنادق في الكويت واصل اتجاهه الصاعد خلال شهر نوفمبر 2011.

حيث ارتفعت نسبة اشغال الفنادق لتصل إلى 56,0٪ وارتفع متوسط السعر اليومي ليصل إلى 315 دولاراً وارتفع إيراد الغرفة المتاحة ليصل إلى 178 دولاراً. أما بالنسبة لفترة الـ 11 شهراً من يناير إلى نوفمبر 2011، فقد انخفضت نسبة الاشغال في البلاد إلى 53٪، من ناحية أخرى فقد ارتفع متوسط السعر اليومي ليصل إلى 284 دولاراً، ولأحظ التقرير أنه خلال شهر نوفمبر 2011، تشوه أداء قطاع الفنادق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب انخفاض نسبة الاشغال التي انخفضت إلى 65,8٪ (على أساس سنوي)، ومع ذلك، فقد وازن هذا الانخفاض جزئياً ارتفاعاً بنسبة 3,5٪ في متوسط السعر اليومي ليصل إلى 184,2 دولاراً.

وقد سجلت مدينة الرياض أعلى زيادة في متوسط السعر اليومي (إرتفاع 285,7 دولاراً) وتلتها على نحو متقارب دبي (إرتفاع 279,6 دولاراً) بينما سجلت القاهرة أكبر انخفاض في متوسط السعر اليومي في المنطقة (انخفاض 14,4٪ إلى 112,3 دولاراً)، وسجلت القاهرة وسقط نسبة انخفاضاً تتجاوز 10٪ في اشغال الفنادق خلال نوفمبر 2011.

أكد نائب رئيس مجلس ادارة شركة بوبيان للأسماك حبيب الشمري أن صافي خسائر الشركة للعام 2011 بلغ 24,08 ألف دينار. وأضاف الشمري خلال عمومية الشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغ 89,4٪ أن الشركة خفضت المصاريف بشكل لا يؤثر على أداؤها بالرغم من الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية.

وأشار إلى ارتفاع صافي أرباح المعارض بنسبة 42٪ مبيناً أنه بلغ دينار مرقباً بزيادة قدرها 67,2 ألف دينار للمقارنة من 2011. وذكر أن الشركة حققت أرباحاً تشغيلية خلال 2011 بلغت 51 ألف دينار وبلغت مصاريف التسويق للعام 2011 مبلغ 7,3 آلاف دينار وبلغت المصاريف العمومية للعام 2011 مبلغ 51,5 ألف دينار.

وقال أن الشركة تسعى خلال الفترة المقبلة إلى المحافظة على

سمعتها في مجال استزراع الاسماك واستثمار الفرص المتاحة. وأقرت عمومية الشركة بنود جدول أعمالها التي تضمنت سماع تقرير مدير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات للعام 2011 والاطلاع على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وإخلاء طرف



حبيب الشمري خلال عمومية «بوبيان للأسماك» (قاسم باشا)

دعوة للشركات والمكاتب المتخصصة بتقديم خدمات الإستشارات الهندسية وإستخراج التراخيص

تعلن شركة النقل العام الكويتية عن رغبتها في طرح المناقصة العامة رقم (3/2012) الخاصة بتقديم الخدمات الإستشارية لإحلال وتجديد وترخيص شبكة الكهرباء بكراج الشويخ التابع لشركة النقل العام الكويتية طبقاً للمواصفات العامة والخاصة بالدرجة بمراسلة شروط المناقصة.

فعلى الراغبين بذلك التقدم لشراء كراسة الشروط والمواصفات بقيمة (25 د.ك) لسعر الكراسة الواحدة (فقط خمسة وعشرون ديناراً كويتي لا غير) من الصندوق الكائن بمبنى الإدارة الرئيسي (بالمرقاب) الدور الأرضي علماً بأن آخر موعد لتسليم العطاءات بتمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم (الأثنين) الموافق (5/3/2012) بالصندوق رقم (3) الكائن بالدور الرابع بالمقر الرئيسي للشركة.

لرزيد من الاستفسار من الناحية الفنية يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية:-

إدارة الصيانة و الخدمات المساندة مباشر 22328728 فاكس 22328837

لرزيد من الاستفسار من الناحية القانونية يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية:-

قسم المناقصات مباشر 22328454 فاكس 22328870

E-mail: info@kptc.com.kw

ملحوظة :- علماً بأن موعد الاجتماع التمهيدي يوم الاثنين الموافق (20/2/2012) بتمام الساعة (10:30) العاشرة والنصف صباحاً بمقر الشركة الكائن بإدارة الصيانة و الخدمات المساندة بكراج الشويخ .

KPTC
E-mail: info@kptc.com.kw

ملحوظة :- علماً بأن موعد الاجتماع التمهيدي يوم الاثنين الموافق (20/2/2012)

صندوق برقان المالي
القيمة الصافية للأصول لكل وحدة
كما في شهر يناير 2012
0.9993023 دك

لمزيد من المعلومات اتصل على 1804080، أو تفضل بزيارة موقعنا www.burgan.com

بنك بروتان
BURGAN BANK
أنت دافعنا